

الطلاق بالتراضي غير القضائي في فرنسا: الإشكالات القانونية لتنفيذه في الجزائر

Mutual Consent Divorce without a Judge in France: Legal Challenges of Its Enforcement in Algeria

الدكتور حميد سلطاني⁽¹⁾

أستاذ محاضر - كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس (الجزائر)

h.soltani@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر
17 أكتوبر 2025

تاريخ القبول:
08 سبتمبر 2025

تاريخ الارسال:
07 أبريل 2025

الملخص:

يثير الطلاق بالتراضي غير القضائي المبرم في فرنسا العديد من الإشكالات، خاصة عندما يكون أحد طرفي الاتفاق أو كلاهما جزائريًا ويرغبان في تنفيذه في الجزائر. فالقانون الجزائري، لا يعترف بهذا النوع من إنهاء الرابطة الزوجية إلا بحكم قضائي، مما يؤلّد تحديات قانونية وعملية كبيرة لتطبيق اتفاق الطلاق الأجنبي غير القضائي في الجزائر. تهدف هذه الورقة البحثية إلى مناقشة هذه الإشكالية وتقديم حلول قانونية ممكنة لمعالجتها.

الكلمات المفتاحية:

طلاق بدون قاضي، تنفيذ حكم أجنبي، قانون الاسرة، جنسية جزائرية، تنازع القوانين.

Abstract :

Divorce by mutual consent without going through the courts and concluded in France raises several problems, especially when one or both parties to the agreement are Algerian, and those who want to implement it in Algeria, where Algerian Law does not recognize this type of dissolution of the marital bond. Divorce can only be proven by a judgment. This poses a major problem in practical terms for implementing a foreign judgment of divorce by mutual consent that takes place outside the judiciary in Algeria. Through this research paper, we try to raise this problem and try to suggest possible solutions for it.

key words:

Divorce without a Judge : exécution of foreign judgment : Family Law : Algerian nationality : Conflict of Laws



مقدمة :

الأصل أن الزواج وُجد ليدوم ويستمر، قائماً على المودة والرحمة وحسن المعاشرة بين الطرفين. غير أن الحياة الزوجية قد تعثرها منغصات وخلافات تحول دون تحقيق أهداف الزواج واستمراره. لذلك، أجاز المشرع إنهاء الرابطة الزوجية عند الضرورة.

تختلف التشريعات المقارنة في تنظيم صور إنهاء الرابطة الزوجية. فقد نظم المشرع الجزائري حل الرابطة الزوجية في المادة 48 من قانون الأسرة¹ وتشمل: الطلاق بالإرادة المنفردة الذي يصدر بإرادة الزوج وحده، حيث تكون العصمة بيده، ويُسمى "الطلاق" بمفهومه التقليدي. والتطبيق القضائي بطلب من الزوجة بناءً على أسباب محددة (مثل الضرر أو عدم الإنفاق)، ويُصدره القاضي بحكم قضائي. والخلع الذي يتيح للزوجة طلب إنهاء الرابطة الزوجية دون موافقة الزوج، مقابل تقديم تعويض مالي. وأخيراً الطلاق بالتراضي وهو الطلاق الذي يتم باتفاق الزوجين معاً، ويُصادق عليه القاضي لضمان الامتثال للشروط القانونية.

هذه الصور تُظهر تنوع الآليات التي ينظمها القانون الجزائري لإنهاء الرابطة الزوجية، مع إخضاعها جميعاً لرقابة القضاء لضمان حماية حقوق الأطراف.

أما المشرع الفرنسي فلقد نظم أنواع الطلاق التي يمكن للزوجين الاختيار من بينها والمتمثلة في: الطلاق بالتراضي، والطلاق بقبول مبدأ تفكك الزواج، والطلاق بسبب تدهور العلاقة الزوجية، والطلاق بسبب الخطأ.²

هذا وقد بسّط المشرع الفرنسي إجراءات الطلاق بالتراضي وسرّعها، حيث لم يعد من الضروري المثول أمام قاضٍ للنطق بالطلاق، بل يكفي اتفاق الزوجين على مبدأ الانفصال وعواقبه، مع دور أساسي للمحامي في إتمام الإجراءات.

رغم هذه المزايا، يثير هذا النوع من الطلاق العديد من الإشكالات، خاصة بالنسبة للجزائريين مزدوجي الجنسية المقيمين في فرنسا الراغبين في تنفيذه في الجزائر، حيث لا يعترف القانون الجزائري بالطلاق غير القضائي. مما يطرح تحديات قانونية وعملية كبيرة لتنفيذه في الجزائر.

الأمر الذي يدفعنا للتساؤل: ما هي الإشكالات العملية والقانونية لتنفيذ اتفاق الطلاق بالتراضي الأجنبي في الجزائر، وما الحلول الممكنة لهذه الإشكالية؟

في هذه الدراسة، تم اعتماد مناهج متنوعة لمعالجة إشكالية تنفيذ الطلاق الأجنبي بالتراضي غير القضائي في الجزائر. حيث اعتمدنا على المنهج المقارن لتحليل الفروقات بين التشريعين الجزائري والفرنسي في تنظيم الطلاق بالتراضي، مما يتيح فهماً دقيقاً للنظامين القانونيين. كما استخدمنا المنهج الوصفي لتوضيح المصطلحات القانونية المتعلقة بالطلاق غير

القضائي وإجراءاته، مع سرد النصوص القانونية ذات الصلة. وأخيراً، تم تطبيق المنهج التحليلي النقدي لدراسة النصوص القانونية، تقييم مدى ملاءمتها، واستخلاص الإشكالات العملية والقانونية الناتجة عن تنفيذ الاتفاق بالطلاق الأجنبي في الجزائر، مما يساهم في تقديم حلول موضوعية تتوافق مع طبيعة الموضوع.

للإجابة على كل هذه التساؤلات قسمنا هذه الدراسة الى مبحثين، نحاول في المبحث الأول تحديد كيفية تنظيم المشرع الفرنسي للطلاق بالتراضي غير القضائي، اما في المبحث الثاني، فنحاول التفصيل في الإشكالات العملية والقانونية لتنفيذ الاتفاق الاجنبي بالطلاق بالتراضي في الجزائر.

إضافة الى خاتمة عددنا فيها النتائج المتوصل اليها، وقدمنا توصيات لحل الإشكالات المرتبطة بهذا الموضوع.

المبحث الأول:

النظام القانوني للطلاق بالتراضي غير القضائي في فرنسا

منذ 1 يناير 2017، كرس القانون المدني الفرنسي (رقم 2016-1547 المؤرخ 18 نوفمبر 2016) الطلاق بالتراضي بدون قاض³، ويتميز هذا الإجراء بكونه مبسطا وسريعا مقارنة بإجراءات الطلاق الأخرى.

سنتناول في المطلب الأول المبادئ الأساسية للطلاق بالتراضي بدون قاض، ثم نستعرض في المطلب الثاني إجراءاته وفق القانون المدني الفرنسي.

المطلب الأول: المبادئ الأساسية للطلاق بالتراضي بدون قاض في القانون الفرنسي

نستعرض تباعا مضمون التعديلات التي مست الطلاق بالتراضي بدون قاضي في فرنسا، ثم نلقي نظرة حول مزايا وإيجابيات هذا النوع من فك الرابطة الزوجية من وجهة نظر المشرع الفرنسي.

الفرع الأول: مضمون التعديلات التي مست الطلاق بالتراضي في فرنسا

أدخل المشرع الفرنسي إصلاحات جوهرية على إجراءات الطلاق بالتراضي، حيث لم يعد يتطلب تدخل القاضي. يتولى محامي الطرفين صياغة اتفاق الطلاق، ثم يُودع لدى مكتب الموثق، مما يمنحه تاريخاً ثابتاً وقوة تنفيذية تجعل الطلاق نافذاً بموجب القانون.

وفق القانون المدني الفرنسي الجديد لـ 18 نوفمبر 2016، أصبح بإمكان الزوجين الاتفاق على الطلاق بعقد خاص يوقعه محاموهما ويُودع لدى الموثق.⁴

هذا الإجراء، من وجهة نظر المشرع الفرنسي، لا يُعد تراجعاً عن حماية الزوجين أو أطفالهما، بل يعزز حماية مصالحهما من خلال إلزام المحامي بمراعاة القانون والنظام العام، وضمان توازن بنود الاتفاق وحفظ حقوق الأطراف.

ونتيجة لذلك، استبعد المشرع الفرنسي بوضوح أي تدخل في اتفاق الطلاق من الموثق الذي يقتصر تدخله على المراقبة الشكلية لصحة للاتفاق عند ايداعه لمكتبه.⁵

الفرع الثاني: مزايا الطلاق بالتراضي عن طريق محامي

لا يتطلب الطلاق بالتراضي في فرنسا تدخل القاضي، مما يجعله خياراً مفضلاً للأزواج المتفقين على شروط الانفصال (حضانة الأطفال، النفقة، تقسيم الممتلكات، وغيرها). وتشمل مزاياه:

أولاً - إجراءات مبسطة وسريعة:

يعد الطلاق بالتراضي عبر المحامي إجراءً سريعاً وبسيطاً مقارنة بالطلاق القضائي، الذي يتطلب إجراءات طويلة ومثولاً متكرراً أمام القاضي. هذا يتيح للقضاء التفرغ لقضايا الطلاق الأخرى التي قد تستغرق فترة طويلة. كل ذلك جعل الأزواج في فرنسا يلجئون إلى الطلاق بالتراضي بسعي من المحامي، بالنظر لسهولة وبساطة الإجراءات، باعتبار أن الزوجين يتفقان على كل شروط الانفصال.⁶

ثانياً - انخفاض التأثير العاطفي:

يعد هذا النوع من الطلاق أقل إرهاقاً عاطفياً، مما يسهل الحفاظ على علاقات مستقبلية بين الزوجين، خاصة في حال وجود أطفال. كما يُعطي الأولوية للتفاوض على حساب التقاضي، حيث يتفق الطرفان مع محاميهما على جميع آثار الطلاق، بما في ذلك تخصيص السكن والأطفال والديون وما إلى ذلك.⁷

ثالثاً - تكلفة مالية أقل:

تعد إجراءات الطلاق بالتراضي أقل تكلفة مالياً مقارنة بالطلاق القضائي، إذ لا تترتب عليها أعباء مالية إضافية مثل تبليغ الأطراف أو تنفيذ الأحكام.⁸

المطلب الثاني: إجراءات الطلاق بالتراضي دون قاضي في فرنسا

يسمح القانون المدني الفرنسي الجديد للزوجين بإبرام الطلاق بالتراضي بموجب عقد موقع من قبل المحامين وتقديمه لمكتب الموثق.

وللقيام بإجراءات الطلاق بالتراضي دون قاض، يتعين على الزوجين اتباع الإجراءات

التالية:

الفرع الأول: الحضور الإلزامي للمحامي

يشترط القانون المدني الفرنسي وجود محام خاص لكل زوج لضمان الموافقة الحرة والمستنيرة، بعيداً عن أي ضغوط، ولتحقيق التوازن بين الأطراف، كما يتحمل المحامون مسؤولية تقديم المشورة وتوضيح إجراءات الطلاق وعواقبه.

كما تقع على عاتق المحامين مسؤولية تذكير الأطفال بأن لهم الحق في أن يتم إبلاغهم بحقوقهم في الاستماع إليهم من قبل القاضي، إذ يجب أن يبلغ الزوجان الطفل القاصر المميز بحقه في الاستماع إليه من قبل القاضي، وإذا طلب الاستماع إليه، يجب على المحامين إحالة المسألة إلى المحكمة⁹ هذا يعني أن المشرع الفرنسي يسمح بالانتقال من إجراءات الطلاق الغير قضائي إلى إجراءات الطلاق القضائي بناء على طلب الطفل القادر على التمييز، مع استبعاد الطفل الصغير الغير مميز من الحق في أن يستمع إليه القاضي.

فعموما يطلب من المحامين ضمان:

• الموافقة الكاملة والحرة والمستنيرة للزوج الذي يمثلونه.

• توازن الاتفاقية وأنها تحافظ على مصالح عميله.

• أن يتضمن الاتفاق على العناصر التي يتطلبها القانون ولا يتعارض مع للنظام العام.

الفرع الثاني: الزامية منح فترة تفكير للزوجين مدتها 15 يوما

بموجب أحكام المادة الجديدة 229-4 من القانون المدني الفرنسي "يرسل المحامي مشروع اتفاق الطلاق بالتراضي إلى الزوج الذي يمثل، برسالة مسجلة مع الاقرار بالاستلام، ولا يجوز التوقيع عليه، تحت طائلة البطلان، قبل انقضاء فترة تفكير مدتها خمسة عشر يوما من تاريخ الاستلام". يتم منح فترة الحق في التراجع مدتها 15 يوما للأطراف. عند انتهاء هذه الفترة، يوقع الطرفان ومحاموهما الاتفاقية.¹⁰

وتقتضي الفقرة 2 من المادة 229-1 من القانون المدني الفرنسي انه على الموثق أن يتأكد من عدم توقيع مشروع الاتفاقية قبل انقضاء فترة التفكير.¹¹

الفرع الثالث: إيداع الاتفاق بالطلاق لدى الموثق

"يرسل اتفاق الطلاق ومرفقاته إلى مكتب الموثق، بناء على طلب الطرفين، من قبل المحامي الأكثر اجتهادا، لغرض إيداعه لدى الموثق، خلال سبعة أيام من تاريخ توقيع الاتفاق".¹²

أمام الموثق 15 يوما لتقديم الاتفاقية لدى محضر (المادة 1146، 3). من أجل منح

السند تاريخا ثابتا والصيغة التنفيذية مرفقا بالوثاق التالية:

- اتفاق الموقع بين الطرفين

- إثبات إرسال واستلام الاتفاقية للطرفين ومراعاة الطرفين لهلة التفكير المحددة ب 15 يوما؛

- شهادات الميلاد والزواج وربما شهادات الأبناء القاصرين¹³.

بمجرد استلام كاتب العدل جميع المستندات، وفقا للمادة 229-1 من القانون المدني الفرنسي، يمنح هذا الإيداع مفعولا للاتفاقية بإعطائها تاريخا معيناً وصيغة تنفيذية. يسري الطلاق من تاريخ الإيداع المذكور.

يتحقق الموثق من الامتثال للمتطلبات الشكلية المنصوص عليها في الفقرات 1 إلى 6 من المادة 229-3 ويضمن عدم توقيع مشروع الاتفاقية قبل انتهاء فترة التفكير¹⁴.

يرسل الموثق لكل من الزوجين وإلى محامييهما شهادا بالإيداع تذكر هوية الزوجين وتاريخ الإيداع.

عند استلام شهادة الموثق التي أعطت الطلاق تاريخاً معيناً وقابلية التنفيذ¹⁵، يرسل المحامي شهادة الإيداع إلى مصالح الحالة المدنية للبلدية المعنية بهدف تسجيل الطلاق على هامش شهادة الزواج وكذلك شهادة ميلاد كل من الزوجين¹⁶.

المبحث الثاني:

إشكالات تنفيذ الطلاق بالتراضي الفرنسي في الجزائر

يجيز القانون المدني الفرنسي الطلاق بالتراضي من خلال اتفاق خارج نطاق القضاء، لكنه لا يُعتبر حكماً قضائياً بمفهوم القانون الجزائري.

يتطلب تنفيذ الطلاق غير القضائي المبرم في فرنسا في دولة أخرى إما وجود اتفاقيات ثنائية بشأن التعاون القضائي وتنفيذ الأحكام، أو خضوع الاتفاق للقانون الوطني الذي يشترط إماره بالصيغة التنفيذية لينتج آثاره.

في هذا السياق، يبرز التساؤل حول إمكانية تنفيذ الطلاق غير القضائي في الجزائر؟ نناقش في المطلب الأول استحالة تنفيذ اتفاق الطلاق الأجنبي بدون قاضٍ في الجزائر بناءً على شروط تنفيذ الأحكام والسندات الأجنبية، وفي المطلب الثاني نقترح حلولاً لهذه الإشكالية.

المطلب الأول: استحالة تنفيذ اتفاق الطلاق الأجنبي بدون قاضٍ في الجزائر

من الضروري أولاً استعراض شروط تنفيذ الأحكام الصادرة عن جهات قضائية أجنبية المتعلقة بفسك الرابطة الزوجية في الجزائر، لفهم استحالة منح الصيغة التنفيذية لاتفاق الطلاق بالتراضي الأجنبي. ثم نستعرض الصعوبات والإشكالات القانونية والعملية التي يصطدم بها المواطنون الجزائريون المقيمون بفرنسا لتنفيذ اتفاقية الطلاق بدون قاضي في الإقليم الجزائري.

الفرع الاول: تخلف شروط منح الصيغة التنفيذية

عموماً، يشترط لتنفيذ الأحكام الأجنبية في الجزائر رفع دعوى قضائية أمام الجهة القضائية المختصة يلتبس خلالها طالب التنفيذ إصدار أمر بتنفيذ الحكم الأجنبي، لكن المشرع الجزائري لم ينظم، في المواد 605 إلى 608 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، إجراءات رفع دعوى لإمهار اتفاق الطلاق بالتراضي الأجنبي غير القضائي، واكتفى بتحديد الشروط الواجب توافرها في الحكم الأجنبي والاختصاص الإقليمي للمحكمة التي تمنح الصيغة التنفيذية ليصبح الحكم قابلاً للتنفيذ في الجزائر.¹⁷

القاضي الجزائري، عند عرض دعوى تنفيذ حكم أجنبي، ملزم بمراقبة مدى توافر الشروط المنصوص عليها في المادة 605 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وهي:

- صدور الحكم من محكمة أجنبية مختصة وفق قواعد الاختصاص الدولي في القانون الجزائري.

- حيازة الحكم لقوة الشيء المقضي فيه وكونه نهائياً غير قابل للطعن بأي وجه.

- عدم وجود حكم وطني سابق يتعارض مع الحكم الأجنبي.

- عدم مخالفة الحكم الأجنبي للنظام العام والآداب العامة في الجزائر.

لكن هذه الشروط غير متوفرة في الطلاق بالتراضي بدون قاضٍ الصادر في فرنسا، لأنه يتم خارج نطاق القضاء، حيث يوقعه محامٍ دون تدخل قاضٍ. في المقابل، يشترط القانون الجزائري خضوع الطلاق للرقابة القضائية.¹⁸

كما أن المعاهدات المبرمة بين الجزائر وفرنسا بتاريخ 29 يوليو 1965، المتعلقة بالتعاون القضائي في تنفيذ الأحكام، لا تعترف إلا بالأحكام القضائية الصادرة عن السلطات القضائية في البلدين.¹⁹

الفرع الثاني: الإشكالات القانونية والعملية لتنفيذ الطلاق بدون قاضٍ في الجزائر

بعد دخول القانون المدني الفرنسي المعدل حيز التنفيذ في يناير 2017، اعتمد العديد من الجزائريين المقيمين في فرنسا صيغة الطلاق بالتراضي، وحصلوا على إشهاد بالطلاق محرر ومصادق عليه من مكاتب التوثيق الفرنسية. لكنهم واجهوا رفضاً من الجهات القضائية الجزائرية عند محاولة إدراج هذه الاتفاقيات في سجلات الحالة المدنية.

نتيجة هذا الرفض، واجه الجزائريون المقيمون في فرنسا إشكالات قانونية وعملية معقدة، إذ يُعتبر طلاقهم معترفاً به في فرنسا، لكنهم يظلون متزوجين بموجب القانون الجزائري، مما يمنعهم من إبرام زواج جديد في الجزائر أو خارجها. بمعنى آخر، ينتج الطلاق آثاره

القانونية في فرنسا، لكنه لا يُنتج أي أثر في الجزائر، وهو أمر غير مقبول قانونياً وعملياً. مما يؤدي إلى عدم استقرار الحالة المدنية، ويسبب وضعاً مقلقاً يهدد الاستقرار العائلي والمجتمعي. يمكن تصور التبعات الخطيرة لهذا الوضع، خاصة في حال وفاة أحد الزوجين، حيث تظل العلاقة الزوجية قائمة بموجب القانون الجزائري، فيُوزع الميراث وفقاً لذلك، رغم انتهاء الزواج في فرنسا. كذلك، تواجه الزوجة الدائنة بالنفقة صعوبات في تحصيل حقوقها إذا لم تُعترف الجزائر بالطلاق، مما يمنعها من استرداد ديونها جبرياً إذا تخلف الزوج عن دفع النفقة.²⁰ لذلك، ونظراً لهذه التحديات والتبعات الخطيرة لعدم الاعتراف بالطلاق الاتفاقي المبرم في فرنسا، يُعد من الضروري أن تكفل الدولة الجزائرية استقرار الحالة المدنية لمواطنيها المقيمين بالخارج، وأن يكون للطلاق نفس الأثر في الجزائر وخارجها. ومن ثم، يتعين البحث عن حلول لإشكالية تنفيذ اتفاق الطلاق غير القضائي المبرم في فرنسا، خاصة عندما يكون أحد الطرفين أو كلاهما جزائرياً.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لإشكالية تنفيذ الطلاق بدون قاضي في الجزائر

يمكن القول ان القضاء الجزائري تفاجأ فعلاً بهذه الآلية المستحدثة في فك الرابطة الزوجية والمتمثلة في الطلاق بدون قاضي، والتي كما رأينا كانت لها عواقب واشكالات عملية وخيمة في إطار القانون الدولي الخاص، لاسيما في سياق تنقل العائلات من بلد لآخر. يمكن في رأينا اقتراح ثلاثة حلول لإشكالية تنفيذ الاتفاق بالطلاق خارج القضاء والمراد تنفيذه في الجزائر.

الفرع الأول: اللجوء الى الطلاق القضائي

منذ سريان الطلاق الاتفاقي غير القضائي في فرنسا في يناير 2017، أدى عدم اليقين بشأن الاعتراف به وتنفيذه خارج فرنسا إلى زيادته اللجوء إلى التقاضي أمام قاضي محكمة الأسرة، لتمكين الأزواج من جنسيات غير فرنسية أو مزدوجي الجنسية من الحصول على طلاق قضائي يُمكن تنفيذه دولياً.²¹ لذا، ولحل هذه الإشكالية، يتعين على الجزائريين المقيمين في فرنسا، أو مزدوجي الجنسية، اختيار وتفضيل الطلاق القضائي عبر رفع دعوى أمام قاضي شؤون الأسرة في فرنسا، لتسهيل الاعتراف بطلاقهم لاحقاً في الجزائر.

الفرع الثاني: الاعتراف بالطلاق غير القضائي كسند أجنبي عمومي

يمكن ان يكون الحل لإشكالية تنفيذ الطلاق غير القضائي في الجزائر من خلال اعتباره سنداً رسمياً وليس حكماً قضائياً، وهو الحل الذي سلكته دول الاتحاد الأوروبي. حيث تعترف بهذا النوع من الطلاق وتسمح بتنفيذه بمجرد تقديم شهادة من الموثق تثبت الاتفاق.²²

ولكن الامر على خلاف ذلك في دول أخرى، ومن بينها الجزائر،²³ حيث تطرح على المحاكم العديد من القضايا المتعلقة بطلب إهمار اتفاق الطلاق بالتراضي بالصيغة التنفيذية. من الناحية العملية، هناك اختلاف في وجهت النظر القضاء الجزائريين لمعالجة هذا النوع من القضايا، فبالغالبية العظمى من القضاء يرفضون دعوى إهمار الطلاق بالتراضي خارج القضاء الصادر فرنسا بسبب مخالفته وتعارضه مع النظام العام، وهناك قلة من القضاء أصدروا احكام قضائية تمنح الصيغة التنفيذية لهذا الاتفاق، على أساس ان الطلاق بالتراضي الصادر في بلد أجنبي يدخل في إطار السندات الأجنبية، وتطبق عليه نص المادة 606 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.²⁴ ذلك أن الطلاق الغير قضائي يعتبر حسبهم سنداً أجنبياً عمومياً، اي صادرا عن السلطات العمومية الاجنبية، تخضع لإجراء الاعتراف والامهار بالصيغة التنفيذية، هذا على الرغم من تقليص القانون المدني الفرنسي الجديد لدور الموثق، إذ يقتصر دوره على منح الاتفاق الصيغة التنفيذية دون إضفاء الطابع الرسمي عليه، لكن هذا لا يخرج الاتفاق من نطاق السندات الأجنبية.²⁵

وعليه سيسمح هذا التكيف لاتفاقية الطلاق باعتبارها من السندات العمومية إلى فتح الباب لأهمارها بالصيغة التنفيذية.

ونحن نتفق مع هذا الاتجاه، باعتبار ان الطلاق قد وقع بين طرفيه بفرنسا، وأنتج كل آثاره، وتغيرت معه حالتها المدنية، وبالتالي فان الاستمرار في رفض الاعتراف بهذه الوضعية الجديد على الرغم من عدم وجود أي نزاع جدي بين الطرفين من شأنه أن يؤدي الى ضرر مؤكد للزوجين، ويخلق تملل واضطراب في حالتها المدنية، ويشوش على حياتهما الخاصة. لذا، يتعين على القضاء الجزائري الاعتراف بهذا الطلاق وتسجيله في سجلات الحالة المدنية لمنع تفاقم الضرر.

الفرع الثالث: تبني الطلاق غير القضائي في التشريع الجزائري

يمكن أن يكون الحل النهائي لإشكالية تنفيذ الطلاق غير القضائي الفرنسي في الجزائر من خلال إدخال تعديلات على قانون الأسرة وقانون الإجراءات المدنية والإدارية، تتيح للأزواج إبرام الطلاق بالتراضي أمام موثق أو محام، مع إعفائهم من المرور عبر القضاء، مما يوفر الوقت، ويقلل التكاليف القضائية والضغوط النفسية. يُمكن للمشرع الجزائري تبني الطلاق بالتراضي أمام الموثق أو المحامي ضمن المنظومة التشريعية الوطنية، لما له من إيجابيات مثل تبسيط إجراءات الطلاق، وتقليل قضايا الطلاق أمام القضاء، والتخفيف من عبء العمل القضائي للتفرغ لقضايا أخرى.

ان اقتراحنا بضرورة تبني الطلاق بالتراضي خارج القضاء في التشريع الجزائري كما هو معمول به في فرنسا يعتبر مؤسس وموضوعي، لاسيما إذا علمنا ان دور القاضي في الطلاق بالتراضي كما هو منظم حاليا في قانون الإجراءات المدنية الجزائري ينحصر في المصادقة على اتفاق الزوجين على الطلاق، إذ أنه يصرح بالطلاق ولا يحكم به، فهو مجرد إشهاد من المحكمة على رغبة الزوجين في الطلاق. هذا يثير تساؤلاً حول جدوى إجراءات الصلح المتكررة إذا كان الزوجان متفقين على الطلاق، وكان القاضي متأكدا من رضا الزوجين وتوافقهما على الطلاق بالتراضي.

ربما حان الوقت ان يبادر المشرع لأجراء تعديلات تمس الطلاق بالتراضي وجعله طلاق اتفاقيا تحت رقابة الموثق او المحامي بحسب ما يقتضيه الواقع الجزائري، دون الحاجة للمرور عبر القضاء، الامر الذي سيسمح بحل إشكالية تنفيذ الاتفاق بالطلاق الأجنبي في الجزائر، ويسمح في نفس الوقت بموائمة وتكييف النصوص التشريعية الجزائرية مع المعايير الدولية في هذا المجال.

خاتمة:

في الختام، حاولنا من خلال هذه الدراسة ابراز التحديات القانونية والعملية التي تواجه تنفيذ الطلاق بالتراضي غير القضائي المبرم في فرنسا داخل الجزائر، وهذا بالنظر للاختلافات بين التشريعين الفرنسي والجزائري.

فقد أتاح القانون الفرنسي إجراءات مبسطة وسريعة للطلاق بالتراضي دون تدخل قضائي، بينما يشترط القانون الجزائري الرقابة القضائية على كل صور فك الرابطة الزوجية، مما يؤدي إلى إشكالات تتعلق بعدم الاعتراف بهذا النوع من الطلاق، وبالتالي اضطراب الحالة المدنية للأفراد، خاصة الجزائريين مزدوجي الجنسية.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية :

- 1- أدخل القانون المدني الفرنسي (قانون رقم 2016-1547 المؤرخ 18 نوفمبر 2016) تعديلات جوهرية على إجراءات الطلاق بالتراضي، حيث أصبح بإمكان الأزواج إنهاء زواجهم دون تدخل قاضٍ، من خلال عقد يوقعه محاموهم ويودع لدى الموثق. هذا الإجراء يتميز بالسرعة والبساطة مقارنة بالطلاق القضائي، مع ضمان حماية مصالح الأطراف من خلال دور المحامين.
- 2- يواجه الطلاق بالتراضي المبرم في فرنسا دون قاضٍ إشكالات قانونية وعملية عند محاولة تنفيذه في الجزائر، لأن القانون الجزائري لا يعترف به كحكم قضائي، بل يشترط الرقابة القضائية على الطلاق.

3- هناك تباين في أحكام القضاء الجزائريين بشأن تنفيذ اتفاق الطلاق بالتراضي الأجنبي. الأغلبية ترفض إهماره بالصيغة التنفيذية لتعارضه مع النظام العام، بينما قلة ترى أنه سند أجنبي عمومي يمكن إهماره وفق المادة 606 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

4- عدم الاعتراف بالطلاق غير القضائي في الجزائر يؤدي إلى اضطراب في الحالة المدنية للأزواج، خاصة الجزائريين مزدوجي الجنسية المقيمين في فرنسا، مما يسبب إشكالات اجتماعية وعائلية، مثل عدم القدرة على إبرام زواج جديد أو تحصيل الحقوق المرتبطة بالطلاق.

لمعالجة هذه الإشكالات، اقترحت الدراسة أربعة حلول:

- 1- اللجوء إلى الطلاق القضائي في فرنسا لضمان الاعتراف به في الجزائر.
 - 2- الاعتراف بالطلاق غير القضائي كسند أجنبي عمومي مما يسمح بإهماره بالصيغة التنفيذية في الجزائر.
 - 3- تعديل التشريع الجزائري لتبني الطلاق بالتراضي أمام الموثق أو المحامي، مما يسهل الإجراءات، يُقلل الضغط على القضاء.
 - 4- أهمية التكيف مع التطورات الدولية بالنظر للعدد الكبير من الجزائريين المقيمين في فرنسا، حيث أصبح من الضروري أن يواكب القانون والقضاء الجزائري التطورات التشريعية الأجنبية لضمان استقرار الحالة المدنية للمواطنين الجزائريين المقيمين في الخارج.
- الهوامش:

¹ - قانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 يونيو 1984، المتضمن قانون الأسرة، المعدل والمتمم بالأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، 27 فبراير 2005.

كما نظم المشرع أنواع الطلاق في القانون 09/08 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية في المواد من 427 إلى المادة 435 منه.

قانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادر بتاريخ 12 مارس 2008.

² - code civil francais n° 2016-1547 du 18 novembre 2016 de modernisation de la justice du XXI^e siècle, Chapitre II: Unions et séparations, Article 50, Journal Officiel de la République Française, 19 novembre 2016, texte n° 1 Articles 229 a 247.

³ - Code civil francais n° 2016-1547 op cit.

⁴ - Art. 229-1. « Lorsque les époux s'entendent sur la rupture du mariage et ses effets, ils constatent, assistés chacun par un avocat, leur accord dans une convention prenant la forme d'un acte sous signature privée contresigné par leurs avocats et établi dans les conditions prévues à l'article 1374 ». code civil francais op cit.

⁵ - Circulaire du Ministre de la Justice du 26 janvier 2017 présentant les dispositions relatives au divorce par consentement mutuel sans juge, Journal Officiel de la République Française, 27 janvier 2017, texte n° 2017-01-26.

⁶ - Conseil National des Barreaux, *Le divorce par consentement mutuel par acte d'avocat*, Paris, France, octobre 2017, p 23.

⁷ - maghni, kahina. -les-effets-divorce-par-consentement- <https://www.village-justice.com/articles/algerie-mutuel-2025,02-21>.

⁸ - Arrêté du 20 janvier 2017 relatif aux tarifs réglementés des notaires, *Journal Officiel de la République Française*, 26 janvier 2017, texte n° 2017-01-20.

⁹ - كما تشترط الفقرة 2 من المادة 1145 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي أن يرفق باتفاق الطلاق الاستمارة الموقعة والمؤرخة من قبل كل طفل من الأطفال القصر. ويشير هذا الاستمارة، الذي يجب أن يكون قد أرسل مسبقا إلى كل طفل من الأطفال القصر، على حقهم في طلب جلسة استماع بموجب شروط المادة 388-1 من القانون المدني، فضلا عن عواقب اختيارهم على نتيجة الإجراءات إذا لم يكن لدى الطفل تمييز، وهو ما يكون الوالدان اللذان يتمتعان بالسلطة الأبوية أكثر قدرة على تقييمه، ولا سيما في حالة الطفل الصغير، يجب أن ينص الاتفاق على أنه لهذا السبب لم يتم تقديم المعلومات. المادة 1144-2 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي.

-Arrêté du 28 décembre 2016 fixant le modèle de l'information délivrée aux enfants mineurs capables de discernement dans le cadre d'une procédure de divorce par consentement mutuel par acte sous signature privée contresigné par avocats, déposé au rang des minutes d'un notaire, *Journal Officiel de la République Française*, 29 décembre 2016, texte n° 126.

¹⁰ - Article 229 - 4 code civil francais op cit.

¹¹ - Art 229-1 code civil francais op cit.

¹² - Décret n° 75-1123 du 5 décembre 1975 portant code de procédure civile, *Journal Officiel de la République Française*, 6 décembre 1975, texte n° 75-1123 Article 1146-1

¹³ - Article 1146-3 code de procedure civile francais.

¹⁴ - Article 229-2 code civil francais op cit.

¹⁵ - Circulaire du Ministre de la justice présentation des. (2017, janvier 26). france.

¹⁶ - Article 1147 code de procedure civile op cit.

¹⁷ - لكن من الناحية العملية يجب على طالب التنفيذ ان يرفق دعواه بالوثائق اللازمة لاسيما الحكم الأجنبي المراد تنفيذه، مع ضرورة تقديم ترجمة الحكم من قبل مترجم معتمد، إضافة الى محضر تبليغ الحكم الأجنبي، وشهادة تثبت استنفاد كل طرق الطعن امام القضاء الأجنبي.

بابا عيسى ليلية، وزيدان محمد، "إشكالات تنفيذ الأحكام الأجنبية المتعلقة بالأهلية وحالة الأشخاص: دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والتشريعات الأخرى"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد الثامن، العدد الأول، 2024، ص 14-27.

¹⁸ - نظم المشرع الجزائري الطلاق بالتراضي في المادة 48 من قانون الاسرة ولكن لم يعطي تعريفا له، وتكفل قانون الإجراءات المدنية والإدارية بذلك، حيث عرفته المادة 427 منه على أنه "اجراء يرمي الى حل الرابطة الزوجية بإرادة الزوجين المشتركة. كما فصل قانون الإجراءات المدنية والإدارية 08/09 في الإجراءات القضائية لدعوى الطلاق بالتراضي في الماد 427 الى 435.

¹⁹ - الأمر رقم 65-194 المؤرخ في 29 يوليو 1965، المتضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين بين الجزائر وفرنسا، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 68، سنة 1965.

²⁰ - Meghenini, Kahina, *Les effets du divorce par consentement mutuel*, consulté le 25 mars 2025, disponible sur: <https://www.village-justice.com/articles/algerie-mutuel-2025,02-21>.

²¹ - بوراوي، شيماء معروف، "إدراج اتفاقيات الطلاق بالتراضي وفق القانون الفرنسي في سجلات الحالة المدنية التونسية"، الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، 2020، تاريخ الاطلاع: 15 مارس 2025، على: <https://www.facebook.com/concoursjuridiques/posts/>

²² - في 25 يونيو 2019، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي نصا يعيد صياغة لائحة بروكسل II مكرر. بشأن الاختصاص القضائي والاعتراف بالأحكام وإنفاذها في المسائل الزوجية ومسائل المسؤولية الأبوية والاختطاف الدولي للأطفال. دخل هذا النص حيز التنفيذ منذ 1 أغسطس 2022. وينص على وجه الخصوص على تسهيل تنفيذ وسريان الطلاق غير القضائي بالموافقة المتبادلة بموجب القانون الفرنسي داخل الاتحاد الأوروبي (المادة 1-229 من القانون المدني). تسمح اللوائح الجديدة بالاعتراف التلقائي بالطلاق بالتراضي حيث يكفي ان يكون لدى الزوجان شهادة تتعلق باتفاق الطلاق المشار إليه في المادة 66 من نفس اللائحة.

Richard, Céline, Le divorce par consentement mutuel sans juge est-il reconnu à l'étranger ? consulté le 23 mars 2025, disponible sur: <https://ufe.org/juridique-fiscalite/le-divorce-par-consentement-mutuel-sans-juge-est-il-reconnu-a-l-etranger>. Maître

²³ - حاليا، تعترف بعض الدول العربية مثل المغرب وتونس بالطلاق غير القضائي. وتميل الولايات المتحدة أيضا، باستثناء ببعض الولايات، إلى الاعتراف بالطلاق الفرنسي بالتراضي، كما هو الحال في ولاية نيويورك، في حين ان دولة المكسيك لا تعترف بالطلاق الفرنسي بالتراضي.

Maître Céline Richard op cit.

²⁴ - A l'heure actuelle, il apparait dans la pratique que certaines régions d'Algérie comme la Kabylie reconnaissent le divorce par consentement mutuel et procèdent à la retranscription de ce dernier sur l'acte d'état civil de leurs ressortissants. Cette retranscription ressort d'un usage et ne saurait représenter une norme générale.

Gharbi, Hadjar, *Droit de la famille, des personnes et de leur patrimoine*, consulté le 20 mars 2025, disponible sur www.gharbi-avocat.fr

²⁵ - بن عاشور، سهيمة، "الطلاق غير القضائي الفرنسي أمام المحاكم التونسية: قبول على مضض"، تعليق على الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بتونس بتاريخ 14 نوفمبر 2017 (رقم 86358)، تاريخ الاطلاع: 14 مارس 2025، على: <https://www.linkedin.com/posts/mourid-jalleli>.

